



من أجل الخروج من المأزق؛ لا بد من حل السلطة الفلسطينية (1 من 2)؛

القيادة بعد أوسلو انشغلت بإنشاء وكالات أمنية للكبث والقمع و«الخوات» بدلا من رفع المعاناة عن الشعب

إسرائيل تعزز مكاسبها الاستراتيجية.. وحلم الدولة يغيب ومجيء حماس رفض شعبي فلسطيني للفساد ومظاهره

د. فايز رشيد*

العنوان الإسرائيلي على سجن أريحا واختلاف سعادت ورفاقه، المعتقلين فيه منذ بضع سنوات باتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ويشرف أميركي-بريطاني دائم على اعتقالهم، هو محاولة إسرائيلية لإذلال الشعب الفلسطيني، كما أن حرص القوات الإسرائيلية، التي اقتحمت السجن، على إجبار قسم من الشرطة وفراد الأمن الفلسطيني على خلع ملابسهم، هو إيمان في محاولة الإذلال هذه. ما أقرته إسرائيل هو قرصنة وجريمة حرب وفقا للقوانين الدولية.

اختطاف سعادت ورفاقه، أعاد إلى الأذهان حصار الرئيس الراحل عرفات في المقاطعة، ومنعه من الخروج منها ثلاث سنوات، وذلك بالرغم من رمزته. كما أعاد إلى الذاكرة اتفاق بيت لحم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وبموجبه تم إبعاد ثلاثة عشر مناضلا فلسطينيا إلى الدول الأوروبية. وقد وعد الرئيس عرفات في حينه بإعادة تبعهم بعد مضي سنة، ورغم مرور أربع سنوات، فإنهم ما زالوا مبعدين، ولا أمل بعودتهم، وتم اعتبار قضيتهم طي النسيان، وأعاد إلى الأذهان اعتقال أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني دون أي اعتبار لحصانتهم.

ما جرى في سجن أريحا، يأتي في سياق العدوان الصهيوني المتواصل على الشعب الفلسطيني منذ ما قبل اتفاق أوسلو، وما بعد توقيعها في عام 1993، وبعد توقيع مخطاته المختلفة في واشنطن والقاهرة وشم الشيخ، وبعد التفاهات الكثيرة، التي أطلقت عليها أسماء مختلفة، وبعد اجتماع العقبة بحضور كل من أبو مازن وشارون، وبعد كل الاتصالات الأمنية واللوجستية الأخرى بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، خلال وبعد المباحثات التي أجريت بين الطرفين تحت إشراف عربي، سواء تمت في الولايات المتحدة، وأخرها مباحثات كامب ديفيد بين باراك و عرفات، بإشراف كلينتون عشية انتهاء ولايته الثانية، أو تلك برعاية اللجنة الرباعية، أو التي تمت بين الجانبين دون رعاية أحد.

ولكن، منذ عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين الذي وقع الاتفاقيات، مروراً بالراحل التي تولى فيها منصب رئيس الحكومة في إسرائيل، كل من نتنياهو، وباراك، وبيريز، وصولاً إلى شارون، ومن بعد مرضه تسلّم بالوكالة إيهود أولرت المرشح مع حزبه «كاديم» لنيل الأغلبية في الانتخابات السابعة عشرة للكنيست، والتي ستجري في الثامن والعشرين من آذار (مارس) الحالي، وكذلك إمكانية تشكيله للحكومة... كان يلاحظ أن اتجاهاً متصاعداً في العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين ظل يمارس بالرغم من توقيع أوسلو، بل كانت تزداد وتآثره بعد كل اتفاقية أو تفاهم يجري توقيعهما، وكذلك هو الحال بالنسبة للمرحلة الحالية. مجمل القول: إن الانتقالات والاعتقالات وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي، وتوسع المستوطنات، وبناء جدار العزل العنصري، والحصارات المختلفة للمدن والقرى الفلسطينية، وتقطع أوصالها لتصبح كاتونات منعزلة، وإقامة الحواجز فيما بينها، وكذلك ممارسة المذابح الحقيقية، واستعمال طائرات ال اف 51 و 61 والطائرات المروحية الأباتشي في قصف المدن والواقع الفلسطينية، وكذلك اغتيال المناضلين الفلسطينيين بمن فيهم القادة: الشيخ المقعد أحمد ياسين، أبو علي مصطفى وعبد العزيز الرنتيسي، وغيرهم من مختلف الفصائل الفلسطينية، ظلت إسرائيل تمارس الاعتقالات المبرمجة وصولاً إلى استباحة القوات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية في عام 2002، وإعلان شارون، بأن اتفاقيات أوسلو قد ماتت وجرى دفنها.

من جانبها، فإن إسرائيل وتنفيداً للاتفاقيات أوسلو، وانسجاماً مع رؤيتها، تمنع السلطة الفلسطينية عن ممارسة أية مظاهر سيادية مهما كانت صغيرة على أرضها. فحتى تنقل الرئيس والوزراء والمسؤولين الفلسطينيين في داخل الضفة الغربية، أو بينها وبين غزة، أو السفر إلى الخارج أو الحضور إلى المناطق الفلسطينية، أمر مرهون بالترافق والرغبة الإسرائيلية في المنع أو السماح. وبالرسالة التي أوردت إسرائيل إجمالها من خلال عدوانها الأخير على أريحا، واختطافها لسعادت ورفاقه، حوت مضموناً، بأنها قادرة على أن تظل أي رأس فلسطيني في أي

وقت تشاء، ورغم أي اتفاق موقع بينها وبين الفلسطينيين، أما الرسالة الأمريكية-البريطانية المشتركة، المتمثلة بانسحاب مراقبيهما من سجن أريحا قبل خمس دقائق من اجتياح القوات الإسرائيلية له، فمضمونها: أن الجانبين لن يكونا إلا في الصف الإسرائيلي، وواهم كل من يعتقد بحيادية ممكنة لأي منهما، وهما على استعداد للتفديت كل ما تطلبه إسرائيل، برغم ما يردنيته من قناع يدعي الحيادية.

إنشاء السلطة والصراع بين رديتين

من الطبيعي، وبعد كل ما تقدم، أن يجري مطلق إنسان فلسطيني وعربي، وحتى المهتم من المراقبين، مراجعة لما جرى، منذ أوسلو وحتى اللحظة (باستثناء السلطة التي لم تجر أية مراجعات نقدية) من أجل محاولة موضوعية لاستقراء الصراع في جوانبه المختلفة، وطبيعة تطوره مستقبلاً، بهدف الخروج بنتائج على ضوء الأهداف التي يضعها التصور الإسرائيلي، من جهة، والتحصين والنسبة للاتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، فقد رأى فيها الجانب الإسرائيلي إنهاء للصراع من خلال سياسة استراتيجية إسرائيلية واضحة لافاق النسوية المقبولة إسرائيلياً ومن مختلف الأطراف، وبأن السلطة لن تكون في أقصى حالاتها سوى ممارسة للحكم الإداري الذاتي على القضايا الحياتية للسكان، دون امتلاك أية مظاهر سيادية، وبدلًا يجري تخفيف العبء من مهمات قوات الاحتلال، والمطالبية أمام المجتمع الدولي بسد الاحتجاجات الحياتية لن خضعهم لاحتلالها. وقد رأت في الشكليات الشرطية والأمنية للسلطة، مؤسسات مهمة من أجل حماية الأمن الإسرائيلي لئلا الفلسطينيين من ممارسة أية أشكال للمقاومة ضد إسرائيل، وذلك حرصت في نصوص الاتفاقيات أوسلو المعلنة والسرية على ترميز كافة البنود التي تصب في مجرى ما ترتبته من مهمات لهذه السلطة، لأن فيها إحكاماً للقبضة الإسرائيلية على من دخلوا، ومن سيجري إدخالهم من الفلسطينيين إلى مناطق السلطة، بهذا الصدد استذكر تصريحاً لرابين في



الجلس التشريعي الفلسطيني أثناء التصويت على حكومة حماس

الكنيست الإسرائيلي عام 1993، وعند مناقشته لاتفاقيات أوسلو أنه قال: «بإدخالهم سنتمكن من إحكام قبضتنا عليهم وعلى قرارهم»، وأكد تصريحاً لرئيس الأركان وقتها أنه قال «إذا اختلفنا على تطبيق أي بند من بنود الاتفاقية مع الفلسطينيين فسندفخ إرادتنا لأننا الأقوى».

أما الرؤية الفلسطينية لاتفاقيات أوسلو (وفي أحسن حالاتها تفاؤلاً) فقد اعتقدت بأنها (وباختصار) تشكل محطة على طريق إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، بعد انسحاب إسرائيل من كافة المناطق المحتلة في عام 1967. إضافة إلى الإقدام على السماس بثوابت تاريخية، وهي الحقوق الوطنية الفلسطينية ضمن الرؤية الاستراتيجية، أنهم لم يدققوا في نصوص بنودها، وقدموا كثيرًا من التنازلات المجانية، التي تكف عقبة أداء في وجه مأسوا حقهم في المقاومة ضد المذابح والاعتداءات المرحلي، الذي شكل إجماعاً وطنياً في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وتم إقراره في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة 1974، والذي شكّل خلفية لوثيقة الاستقلال الوطني، التي تم إعلانها في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988.

اتفاقيات أوسلو، فسرها الإسرائيليون كما شاؤوا، وجنوا مكاسب كبيرة منها، سواء في ما هو معلن من بنودها، أو في المصلحات السرية التابعة لها. أيضاً فإنها عقلت كل القضايا المصرية مثل عودة اللاجئين، والسيادة والمستوطنات القدس، وحدود الدولة إلى ما أسسته مفاوضات الوضع النهائي، وفي ظل وضوح إسرائيلي مسبق يشكل ثوابت استراتيجية من تلك القضايا، لم يلبث امك الجانب الفلسطيني الرسمي الاستعداد للعبث حتى بالثوابت الفلسطينية للهدف المرحلي، كما عبرت عنه التغييرات التي أقرتها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة غزة عام 1996 بالتخلي عن بنود أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني، والتخلي عن هذا الميثاق نهائياً في عام 1998 بحضور كلينتون، وخضبة الاتفاقيات أوسلو أيضاً، أنها وبدلاً من اعتماد قرارات الأمم المتحدة كإحدى الأسانيد التي تصفي نمطاً من التصرف على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعلى الميثاق الوطني الفلسطيني بسماته الأساسية وأبرزها مقاومة المشروع بما فيها الكفاح المسلح، اعتمدت مرجعية جديدة وهي اتفاقيات أوسلو، التي دعت في أحد بنودها إلى وقف هذا الكفاح.

مكاسب إسرائيلية وخسائر فلسطينية

إضافة إلى المكاسب الإسرائيلية، التي حققتها أوسلو لها، والتي وردت في سياق ما سبق ذكره، فإن هذه الاتفاقيات تركت انطباعاً لدى المجتمع الدولي بأن الصراع بين الجانبين وفي جوهره، قد جرى إيجاد حل له، وأن القضايا الباقية ستجد طريقها للحل في المفاوضات بين الجانبين، والتي تتم في العادة برعاية دولية، وبالتالي حرصت الولايات المتحدة على تقديم مبادرات كثيرة للمساهمة في تجاوز العقبات التي تحول دون تطبيق بنود اتفاقيات أوسلو، والعمل على حل «النزاع» كما سموه) حلًا نهائيًا وأخيراً من خلال (خارطة الطريق) التي وضعت إسرائيل أربعة عشر تحفظاً عليها، بالرغم من مضامينها التي تقرب كثيراً من الرؤية الإسرائيلية، وتعجل من بنود هذه الخطة نسخة مكررة عن الثوابت الإسرائيلية. في البعد العربي، فقد استطاعت إسرائيل تحقيق بعض المكاسب، فبالإضافة إلى الانسلاخ الفلسطيني الكامل (بموقع اتفاقيات أوسلو) عن مباحثات واشنطن وبين فود بعض الدول العربية وإسرائيل على إثر مؤتمر مدريد، والتي حققت نوعاً من الترابط فيما يعرف بشمولية الحل بين كافة الحقوق العربية وبمختمها الفلسطينية، فإن هذه الاتفاقيات قد أوجدت ذريعة لبعض الدول العربية لتوقيع اتفاقيات ومعاهدات سلام مع الجانب الإسرائيلي (معاهدة وادي عربة) وفتح مكاتب تمثيلية إسرائيلية (تجارية وغيرها) في دول عربية أخرى (خليجية ومغربية) وعلى قاعدة (لن تكون ملكين أكثر من الملك)، وأسست لمبادرة (السلام) العربية التي أقرتها قمة بيروت، وفيها إعلان عن الاستعداد العربي الكامل للاعتراف



زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعادت بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي لسجن أريحا

والتطبيع الكامل وفي مختلف الجوانب مع إسرائيل، بما في ذلك فتح سفارات لها في العواصم العربية، مقابل اعترافها بالحقوق الفلسطينية، ومع ذلك رفضت إسرائيل هذه المبادرة، «أوسلو» باختصار أعفت الجانب العربي من واجباته تجاه القضية الفلسطينية.

بعد اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، ضاعت الحدود الفاصلة بين المعتدي والمعتدى عليه، وكذلك بين الجلال والضحية، بحيث بات المجتمع الدولي يتوجه للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وكانهما ندان في تسليحهما، وكانهما على طرفي مسأولة في الإمكانات المتاحة لكل منهما، بحيث أصبحنا نسمع ونقرأ تعبيرات مثل: «دعوة الطرفين إلى ضبط النفس» وغيرها من المصطلحات الشبيهة وذلك في إطار من التصور بأن ما يجري الاختلاف عليه بينهما هي قضايا صغيرة ليس إلا، وقابلة للحل. ما حققته إسرائيل بعد «أوسلو» وإنشاء السلطة، أنها تسير تدريجياً في تثبيت رؤيتها الاستراتيجية في ظل التفهم الدولي لخطواتها، بل أخذت الصورة بأكملها إلى اعتبار الفلسطينيين بأنهم معتدون إذا ما مارسوا حقهم في المقاومة ضد المذابح والاعتداءات الإسرائيلية، وبأن إسرائيل هي الطرف المعتدى عليه؛ وهذا ما يعاكس أحداث الانتفاضة الأولى (حيث لم تكن «أوسلو» وانطلاقاً من الاستطاعة الانتفاضة تحقيق حجم كبير من التعاطف الدولي معها.

المقابل، فإن الجانب الفلسطيني، وعند انشائه للسلطة، لم يستطع استغلال هذه النقطة لتطوير برامجه، للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الفلسطينية، انطلاقاً من أن شعبنا ما يزال يعيش مرحلة تحرر وطني، وبدلاً من العمل على تجميع الصف الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية بإنشاء قيادة موحدة من كافة فصائل النضال الوطني الفلسطيني، واعتبار ذلك أحد شروط الانتصار، رأينا انغماساً من الطرف الفلسطيني الموقع على اتفاقيات أوسلو، في مهام السلطة باعتبارها بدلاً من الانتصارات الفلسطينية، وبدلاً لنظمة التحرير الفلسطينية، الانحياز الوطني والإطار الجامع لفلسطينيي الداخل والشقات.

إن قيادة موحدة فلسطينية جماعية تتصدى لما يتعرض له شعبنا من مؤامرات، وإضافة إلى كونها صيغة تجميعية، بغض النظر عن وجهة نظر الفصائل من هذه الاتفاقيات، فهي إطار غير إطارات السلطة؛ كانت كفيلة بتطوير المقاومة ضمن رؤيا وأشكال جماعية، لكن فريق أوسلو (من وقع ومن أيده في ذلك) حسم خياره منذ البداية، بتجاهد وفق المقاومة انطلاقاً من التزاماته بهذا الاتفاق، ووصل به الحد إلى إدانة كثير من عملياتها.

لم يدرك فريق أوسلو، لا طبيعة العدو الصهيوني، ولا أسس التفاوض السياسي معه، والتي يجب أن تستند إلى قاعدة المقاومة كشرط لتحقيق الإنجازات السياسية، انطلاقاً من قوانين وتجارب ثورية لحركات تحرر وطني عديدة. لقد رفض المناضل لنسوان ماندولا وأنشاء وجوده في السجن (الذي قضى فيه 27 عاماً) عرضاً من حكومة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا؛ إيان سميت، بالحكم الذاتي للسود مقابل إخراجهم من السجن، وفي أول زيارة له إلى واشنطن بعد أعوام سجنه الطويلة، أصر على التصريح بمواصلة الكفاح المسلح حتى تحقيق النصر، وباللغفل هذا ما حصل. كان أمام السلطة خيار بتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني الذي عانى وما زال يعاني من الاحتلال، وبدلاً من ذلك، انشغلت بإنشاء 14 جهازاً أمنياً، بدأت تمارس الخنق والخوات وكبت الحريات على جماهيرها، وانتشر الفساد والمحسوبيات والثراء غير المشروع، ونهب وسرقة الأموال بمئات الملايين من الدولارات، وإنشاء الشركات مع الإسرائيليين، والانشغال بالمواقع الوظيفية في السلطة والجوازات الحمراء والسفر مع (الشركاء) الإسرائيليين في بارات ومقاهي تل أبيب وهرسليا، والسباحة معهم على شواطئها، وبناء القصور والفلل، وممارسة الاعتقال السياسي في ظل عدم المساس بعملاء إسرائيل، كإحدى اشتراطات أوسلو. ما جعل جماهيرنا (تترحم) على أيام الاحتلال.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن ثم أعادت القوات الإسرائيلية اقتحام المناطق العسكرية الفلسطينية، وكان من المفترض أن يشكل ذلك منعطفاً نوعياً ومحطة مراجعة مرحلة أوسلو وما تلاها من أحداث، وصولاً إلى الغائتها، وبدلاً من مقاومة قوات الغزو على طريقة ما جرى في المخيم الأسطورة (مخيم جنين)، رأينا قادة أجهزة الأمن والأجهزة الأخرى يسلمون ما لديهم من أسلحة بما فيها القذائف ضد الدبابات (آر. بي. جي) وعلى مسرأى من شاشات الإعلام؛ وبدل المزيد من الإصرار على التمسك بالحقوق الفلسطينية، كانت مباحثات عبد ربه-بيلين، التي كان طرفاً فيها مستشار الرئيس عرفات، والتي أسفرت عن وثيقة جنيف سيئة الصيت، والتي بينت استعداد الجانب الفلسطيني للتخلي عن حق العودة؛ ورغم نفي الرئيس عرفات وأجهزة السلطة أية علاقة مباشرة لها بها، إلا أن إسرائيل فهمت من بنودها مدى قابلية الجانب الفلسطيني للتخلي عن ثوابت أساسية.

وبموضوعية نقول، إن السلطة استطاعت تحقيق بعض الإجازات الحياتية في المجالات التعليمية والصحية والخدماتية الأخرى، وفي إجراء الانتخابات الرئاسية، والتشريعية والبلدية الأولى والثانية، إلى جانب أن دخول هذه الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين إلى بلداهم (وإن حصيلة لأوسلو) له بعض الجوانب الإيجابية، إن يمارسها حق من حقوق العودة، أو بالثأثير إيجابياً على أداء المقاومة وفعاليتها، ذلك أن الفصل الفلسطيني الرئيسي (فتح) قد استأنف مقاومته للاحتلال من خلال كتابات شهداء الأقصى، بعد إنشاء السلطة، بغض النظر عن أداء بعض قادتها وجهات نظرم من المقاومة كعل، انسجاماً مع ما تم الاتفاق عليه في أوسلو، ولكن فإن كل هذه الإيجابيات مثلت نقطة في بحر من السلبيات التي أغرقت شعبنا جراء توقيع تلك الاتفاقيات.

الفصل في غزة، وإمكانية تطبيقه في الضفة وسط الثوابت الإسرائيلية للحل

لقد شككت غزة، ومنذ عام 1967 معضلة كبيرة للاحتلال، إن بمقاومتها لقواته، أو بطبيعة النظرة

إليها من قبل إسرائيل، كون قطاعها ذا كثافة سكانية كبيرة، وهو ما يتنافى مع الخططات الاستراتيجية للعدو، الذي يسعى إلى إنشاء دولة يهودية نقيية بالتخلص من أكبر عدد ممكن من العرب (حتى في داخل الخط الأخضر) لتعديل الميزان الديموغرافي بينهم وبين اليهود، ولذلك بحث سبباً عن شكل يتخلص فيه من إشكالات القطاع مع ضمان السيطرة عليه؛ على بحره وأجوائه، ولذلك ورغم رفض اللجوء بزعامة شارون، لاتفاقيات أوسلو، فإنه سعى في السنتين الأخيرتين من رئاسته للحكومة إلى تنفيذ خطته للفصل عن القطاع، والتي نُفذت على أرض الواقع في عام 2005، بالرغم من المعارضة الشديدة في الداخل الإسرائيلي. ما ساعد على إجبار إسرائيل على تنفيذ هذه الخطة هو عمليات المقاومة المسلحة للشعب الفلسطيني، والتي ازدادت وتآثرها في مرحلة ما قبل تنفيذ خطة الفصل.

إضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على مظاهر السيادة ما تعود إليها مثل، ومنها إشرافها على المعابر نتيجة لاتفاقيتها مع السلطة فيما عرف باتفاقية المعابر، فإنها أيقنت القطاع تحت طائلة الخسف والتجويع بإغلاقها، مثل الذي مارسه بعد عدوانها على أريحا، إذ قامت بمنع دخول أية مواد غذائية لجماهيرنا في القطاع بهدف التجويع بالمعنى الفعلي، وبالرغم من زوال تواجد القوات العسكرية الإسرائيلية من بعض المناطق من حوله، إلا أنها سرعان ما تعود إليها مثل أريحا، وبالرغم من تفككت بعض المستوطنات ذات الكثافة السكانية الصغيرة من التي لا تحمل أية مزايا استراتيجية، إلا أن القطاع فعلياً هو تحت السيطرة الإسرائيلية، أي أنه ما زال محتلاً، وهذا باعتراف الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة.

خطة الفصل في غزة، مرشحة للتطبيق من جانب واحد على أراضي الضفة الغربية، فقد صرح إيهود أولمرت وفي حالة فوز حزبه في الانتخابات، بأنه سسيطيق هذه الخطة، دون التمساق مع الفلسطينيين، ولكن في ظل الثوابت الإسرائيلية المعروفة؛ لا لحق العودة، لا لانسحاب من القدس الشرقية، والتي ستبقى جزءاً من العاصمة الأبدية والموعد لإسرائيل، لا لعودة إلى حدود ما قبل حرب 1967، ضد خمس مناطق من الضفة وتحوي خمسة تجمعات استيطانية (مدناً) كبيرة إلى إسرائيل نهائياً، التواجد العسكري الإسرائيلي والسيطرة على غور الأردن، حرمان الفلسطينيين من ممارسة أية مظاهر سيادية على أراضيهم، بمعنى أن حكماً ذاتياً سيمارس في الضفة الغربية على شاكلة ما هو يمارس في غزة، وهو أولاً وأخيراً حكم ذاتي ليس إلا، كان يبعال ألون قد اقترحه في عام 1963، أي قبل احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية وللجولان ولحصار سيناء في عام 1967.

الانتخابات التشريعية الأخيرة

نقطة تحول في الواقع الفلسطيني تقتضي القيام بحل السلطة

تصويت الجماهير الفلسطينية بالشكل الذي تم فيه، هو في الحصلة النهائية تصويت مع خيار المقاومة، الذي حرصت حماس على إبرازه في برنامجها الانتخابي، ولذلك حصدت أصواتاً كثيرة، وفازت بما يقارب ثلثي مقاعد المجلس التشريعي. وهو من جهة ثانية رفض مطلق من قبل شعبنا لما تمارسه السلطة من سياسات داخلية وخارجية وفي مختلف المناحي. إن التصويت هو استفتاء حقيقي لاستعداد الشعب الفلسطيني للمضي قدماً بمقاومته وتضحياته حتى نيل حقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة، الحقيقية وليست الزيفة، وهو أيضاً رفض للأشكال ولجوهر كل المفاوضات التي قامت بها السلطة مع إسرائيل، وهو رفض (في مضمونه) لاتفاقيات أوسلو، وما نتج عنها من شكل زهيل لسلطة، لا تملك من أمرها شيئاً، ولا تستطيع الدفاع عن نفسها، ولا عن أبناء شعبها. لا تلاحق العملاء، وتعتقل المناضلين، مثلما استدرجت أجهزتها الأمنية أحمد سعادت من أجل اعتقاله قبل أربع سنوات (بدعوى حمايته)، ولم تطلق سراجه ورفاقه، بالرغم من قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بذلك، ورغم تلقي رئيسها إشعاراً من البريغانتين والأمريكيين بقرّب سحب مراقبيهم، أي قبل أسبوع من هجوم القوات الإسرائيلية على أريحا والسجن، إلا أنه لم يفعل شيئاً، سواء القيام بإطلاق سراحهم، أو تشديد الحراسة عليهم من أجل حمايتهم (وتبين لدى استجواب المجلس التشريعي لوزير الداخلية، بأنه لا يعرف شيئاً لا عن الاتفاق الذي تم من الأساس، ولا عن الإشعار البريطاني-الأمريكي)، ولو عرفت جماهيرنا من قبل بإمكانية قيام إسرائيل بمهاجمة السجن، لرحفت قطاعات منها وطوقت السجن، من أجل حمايتهم، تماماً مثلما فعلت عند حصار الرئيس عرفات في المقاطعة، والذي مات مسموماً، دون أن تقوم السلطة بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف موته.

التصويت هو رفض شعبي فلسطيني للفساد ومظاهرة، وللمحسوبيات، وللأثراء غير المشروع، ولكافة السلبيات الكثيرة الأخرى التي تتخرج جسد هذه السلطة.

كل ذلك يجري في أجواء تحرص فيها إسرائيل على خلق وقائع جديدة على الأرض، فيالعمل الفعلي، لم يبق من أراضي الضفة الغربية سوى 40% منها فقط للفلسطينيين، وهي تعزز ثوابتها الاستراتيجية للحل، وتقوم باستباحة المناطق الفلسطينية متى تشاء، تحت سمع وبصر أجهزتها المتعددة (التي تمارس سلطتها على الفلسطينيين)، في أجواء من فوضى شاملة تحتاج القطاع. كما أن إسرائيل تقوم بإعتقال من تشاء من الفلسطينيين، وكذلك هي عمليات الاعتقال، التي تمارسها يومياً، إذ يبلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين ما يقارب العشرة آلاف في السجون الإسرائيلية، رغم أن بنوداً من اتفاقيات أوسلو يقضي بإطلاق سراحهم، بمعنى أن إسرائيل تمارس ما تشاء بالرغم من اتفاقيتها مع السلطة، وحتى مع وجود قوى دولية كطرف في إبرام هذه الاتفاقيات (كما حدث في سجن أريحا).

معنى القول: إن كافة الوبقات تمارسها إسرائيل في ظل وجود السلطة، لذلك من الطبيعي أن يتم طرح الأسئلة: ما الذي تفعله هذه السلطة لشعبنا بعد أن تحولت إلى عبء حقيقي على كاهله؟ وماذا لا تقوم بحل نفسها؟ وما هو البديل؟

* كاتب وباحث فلسطيني يقم في الأردن.